تعثر الإصلاح السياسي وتحديات البناء الديموقراطي للدولة في تجارب ما بعد الحراك: الدول المغاربية (تونس- الجزائر- المغرب) أنموذجا

د.زروقي عدنان

د.بن عمراوي عبد الدين

جامعة بومرداس

ملخص.
لقد عرفت الدول المغاربية ولاسيما الأقطار الثلاثة (تونس- الجزائر-المغرب) مع بدايات العقد الثاني من هذا القرن حراكا اجتماعيا تلقائيا رافضا للبنيات والأنساق القائمة، حاملا لرسالة محكمة مفادها " بناء دولة ذات نظام سياسي ديمقراطي " تقوم أولا بمناهضة ثم الانخراط في توطين نظام الحكم الديمقراطي، وهو الأمر الذي دفع النخب الحاكمة إلى أن تبادر بمجموعة من الإصلاحات السياسية، وإعادة النظر في الدساتير التي تمثل العقد الضمني بين الفئتين، متوجهة بذلك إلى بناء نمط شرعي جديد قائم على مبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون.
لكن على الرغم من أهمية تلك الإصلاحات – التي كان مردودها ضئيلا- إلاّ أن مسار الانتقال إلى الدولة الحديثة ظل متأزما مليئا بالعثرات، ومرد ذلك هو أن الأنظمة السياسية للدول المغاربية الثلاث لاتزال تعاني من عسر قيام المجال السياسي الحديث في ضل استمرارية تعثر الإصلاحات السياسية، كما لا تزال تشهد مأزقا خانقا – تعود أصوله إلى أزيد من نصف قرن – متمثلا في أزمة بناء الأسس الحديثة للشرعية.

الكلمات المفتاحية :
الاصلاح السياسي ، البناء الديموقراطي ، الحراك ، النخب الحاكمة ، الشرعية ، الديموقراطية .

Abstract:

In the second decade of this century, the three Maghreb countries (Tunisia, Algeria, Morocco) have witnessed social movements rejecting tyranny and all existing infrastructures and modes, as a cogent message implying "building a state with a political system based on new political legitimacy" , and then engage in the establishment of a democratic system of government, which led the ruling elites of those countries, especially after sensing the widening gap between political power and society to initiate a series of political reforms and reconsider the constitutions representing the social contract between the rulers and the ruled, asa new legal framework based on the principles of democracy and the rule of law.
However, despite the importance of these reforms, the path of transition to the modern state remains unsettled, and the political systems of the three Maghreb countries are still facing a stalemate in the crisis of building the modern foundations of legitimacy.

مقدمة:

لقد شهدت دول المغرب الكبير – على غرار بعض دول المشرق العربي- مع بدايات العشرية الثانية من هذا القرن حراكا احتجاجيا كاشفا لمجموعة من الاختلالات المتعلقة بمسألة نشأة الدولة وتطورها وأسسها، وطبيعة الأنظمة السياسية ومدى شرعيتها، ومساهما في الدفع بالمطلب الديمقراطي إلى الواجهة، وجعل النخب الحاكمة متوجهة نحو البحث- خوفا من السقوط ورغبة في إضفاء الشرعية واحتواء الحراك – عن الآليات التي عن طريقها تكسب الرضا والتأييد الشعبي المفقود، فوجدت بعضها في آلية الإصلاح السياسي والدستوري مبتغاها، وانعكس ذلك الإصلاح في محاولة النظم السياسية المغاربية تجديد شرعيتها والاستجابة لبعض متطلبات الواقع السياسي والاقتصادي المحلي والدولي، عن طريق إتاحة المزيد من الحرية السياسية، والتنصيص على مجموعة من المبادئ الديمقراطية كمصادر حديثة للشرعية.

وبعد فترة غير بعيدة؛ انكشف أن تلك التطورات والإصلاحات لم تغير كثيرا من جوهر الوضعية السابقة في شأن عملية بناء الدولة وطبيعة الأنظمة السياسية، نظرا لكون تلك الإصلاحات السياسية ما هي إلاّ محاولة استغلتها النخب الحاكمة لتجديد نفسها وضمان استمراريتها، وما التعديلات الدستورية التي أقدمت عليها في الحقبة المابعدية للحراك، وأقرت بموجبها بعض الآليات الحديثة للديمقراطية كالتعددية والانتخابات...، إلاّ ترتيب لإضفاء الشرعية على نفسها، وهو الأمر الذي أكد استمرارية نظام الحكم – الفاشل في تحقيق مطامح الشعوب– في إفتقاره لأسس ومقومات الشرعية الديمقراطية، وعلى ذلك تكرس يقين، وهو أنه لا مجال لإنجاز تحولا ديمقراطيا دون أن يتمتع النظام بالشرعية الكافية التي تكون محط توافق شعبي اجتماعي كبير، ولن يتحصل على هذا التوافق دون استحضار البيئة الموائمة والمستلزمات الضرورية لتحقيق النجاح في الانتقال إلى الدولة الحديثة القائمة على أسس الديمقراطية.

على أساس ما سبق جاءت هذه الدراسة في البحث عن تداعيات الحراك على عملية بناء الدولة الحديثة في دول المنطقة؟ وعن مدى إمكانية القول على أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي بادرت بها النخب الحاكمة لدول المنطقة في ضل الحراك وما بعده قد مهدت الطريق للبناء الديمقراطي؟.

أولا: التحديات السياسية في تكوين الدولة ذات النظام الديمقراطي في بلدان المغرب الكبير.

لعل أعظم المعضلات التي تواجه تكوين الدولة الحديثة وتطورها في بلدان المغرب الكبير هو عسر قيام مجال سياسي حديث، يقع بقيامه الاستقلال لحيز الدولة عن المجال الاجتماعي، بما هو شرط لأن تكون دولة ذات شخصية تمثيلية وسيادية (دولة حديثة)، قادرة على أداء وظائف التحديث والتنمية للمجتمع، أي أن تكون دولة العموم، لا مجرد سلطة سياسية تمثل فريق أو طائفة أو مذهب من دون أخر، وهذا بالضبط ما يعانيه – وما يزال– تكوين الدولة في بلدان المغرب الكبير[1]، وهذا ما أكد عليه الأستاذ الجزائري عبد النور بن عنتر بقوله على أن الدولة العربية عموما هي " دولة النخبة وليست دولة المجتمع، لذا فهي منفصلة عنه ومرتبطة بالخارج، فهي دولة الخارج ضد الداخل"[2].

واستمرارية غياب الإجماع في الدولة المغاربية يُعتبر من أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق بناء الدولة الحديثة، كما هو الأمر الذي جعل من السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي، واستفحال ظاهرة رفض وجود الأخر، أي العجز عن تحقيق ما يسميه محمد جابر الأنصاري بـــ " المفاهيمية" السياسية على أساس العطاء والأخذ وخدمة المصلحة العامة، فالدولة العربية عامة لم تتجاوز بعد العقبة القبلية المسيطرة على منطق السياسة، والمتتبع لحيثيات الحراكات الاحتجاجية المنتشرة في العشرية الثانية من هذا القرن في مختلف الأقطار المغاربية سرعان ما يكتشف مدى عودة البنى التقليدية القبلية إلى الساحة السياسية، وهذا يعبر عن محنة السياسة، وعن غياب دولة القانون والمؤسسات[3].

إن هذا المضمون التسلطي للدولة في المغرب العربي، أي تكوينها الاجتماعي العصبوي، يعتبر من أهم عوائق ميلاد الدولة الحديثة التي تقوم على أسس الشرعية الديمقراطية، حيث هذه الأخيرة تفتقد معالمها في الأنظمة المغاربية، وفي هذا الشأن وفي حال الدول العربية في العموم يقول الباحث المغربي عبد الإله بالقزيز على أنه " لا نملك الحديث في أزمة ميلاد الشرعية في البلدان العربية المعاصرة، وعوائق ذلك الميلاد، من دون أن ننبه إلى أن واحدًا من عواملها التحتية يقع في داخل التكوين الإجتماعي بقسم كبير من المجتمعات العربية، وفي داخل بنية النظام السياسي الذي يعيد إنتاجه"[4].

وفقا لما سبق يمكن القول على أنه يكاد لا يخلو كيان سياسي مغاربي من السلطوية التي تعبر عن عجزًا واضحا عن تأسيس مجال سياسي حديث، بل وإقامة أركان الدولة على مقتضى السياسة المدنية، حيث الدولة والسلطة حق عام، وحيث مبدأ الشرعية القبول الطوعي والحر للمواطنين بالنظام القائم الممثل للإرادة العامة، واستمرار اشتغال الدولة على الآليات (التسلطية) نفسها في التكوين والممارسة يهدد بإعادة إنتاج أسباب العجز الديمقراطي[5].

وهذا ما يعاب على حال دول محل الدراسة حيث لا تزال تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي المتميز بانعدام سلطة سياسية مدنية، وبغلبة الطابع التقليدي في النظام، فعلى سبيل المثال في الحالة الجزائرية لا يزال الطابع العسكري هو المسيطر على النظام، مع العلم أن تلك الطبيعة العسكرية للنظام ولدت مع ولادة جبهة التحرير الوطني التي فجرت العمل المسلح، ومنذ تلك الفترة إلى اليوم لم تتبدل قاعدة خضوع السياسي للعسكري[6]، كما أن استبعاد التنصيص على صفة الدولة المدنية بارز للعيان في الحالة التونسية نظرا لاستمرارية احتكار الفضاء السياسي، وتأميم المجتمع لصالح نخبة معينة وتهميش فئات عريضة فيه[7]، وفي الحالة المغربية بالخصوص، حيث الاكتفاء فقط بصيغ محافظة تحيل إلى الاستمرارية ولا تنحوا إلى التغيير والقطيعة مع نظام الخضوع والولاءات السائد إلى حد الآن[8].

وحسب الأستاذ المغربي نور الدين جلال فإن الخطاب الحداثي الذي روج له النظام منذ الاستقلال لم ينفذ البتة إلى جسم المنظومة السياسية المغربية التي ظلت تحكمها تناقضات المرحلة الاستعمارية عبر ازدواجية القديم والحديث والموروث السياسي الديني وغياب ضوابط قانونية متفق عليها[9]، إنه الأمر الذي يجعل من الصعب على أي باحث إيجاد جواب مقنع عن السؤال التالي: متى كانت لحظة الحداثة السياسية في دول المغرب العربي؟.

وما يدل على عدم ولوج دول محل الدراسة لحظة الحداثة السياسية، واستمرار المنطق العصبوي في مجتمعاتها حتى في مرحلة ما بعد الحراك هو ما تعانيه من نقص شديد في الإندماج الاجتماعي، فعلى الرغم من المنجزات التي تحققت في ميادين مختلفة على امتداد العقود الخمسة الأخيرة، لم تستطع نظمها السياسية توفير الشروط اللازمة لتحقيق الاندماج بشقيه الأفقي والعمودي، أي التحام الأفراد بجماعاتهم واندماجهم في مجتمعاتهم، بتمثل القيم

الجماعية وانصهارهم في الروح العامة للجماعة، واندماجهم في مؤسسة الدولة، وولاؤهم لها، عدم تحقيق هذا الاندماج يجد تفسيره في زيادة وتيرة التآكل المتصاعد لشرعية الدولة الوطنية، خاصة مع تضاؤل مستوى تحكم النظام في القدرة التوزيعية المادية والرمزية مثلما حدث مع بداية العشرية الثانية من هذا القرن، و ما حدث قبل ذلك مع بداية الثمانينات ومنتصفها، حيث تكونت قوى جديدة لم تعد تقنعها الخطابات المؤسسة على الشرعية التاريخية والنضالية، كما لم تستهويها جاذبية الحكام، أي الشرعية الكاريزمية بحسب تعبير فيبر [10].

ومنذ تلك الفترة إلى اليوم والدولة المغاربية تعيش حالة الانفصام في علاقتها مع قوى المجتمع، وأكثر من ذلك دخولها كطرف في الصراع الاجتماعي، وعدم حياد دول محل الدراسة في الصراع الاجتماعي بين القوى الاجتماعية، ولاسيما الفاعلة منها، يمثل السبب الحقيقي وراء أزمة بناء الدولة الحديثة: " دولة حيادية وحاضنة للجميع، ومعترفة بوجود مجال عام يتيح للفاعلين السياسيين والاجتماعيين فرص التعبير والتنافس الحر والشفاف، ويفتح الباب أمامهم للتعاقب على السلطة وتحمل المسؤوليات، والخضوع للمسائلة والمحاسبة، بيد أن مجمل هذه المتطلبات ظلت عصية على المنال في بلاد المغرب الكبير"[11]، وهذا ما يراه أيضا الأستاذ وضاح شرارة في حال الدولة العربية عموما، حيث مرجع أزمة الشرعية يعود إلى عدم امتلاكها القدر الكافي من الاستقلالية النسبية عن القوى الاجتماعية القائمة[12].

فالتماهي بين الدولة والمجتمع الحاصل في الأقطار المغاربية الثلاث (تونس-الجزائر-المغرب) وتعاضدية الدولة المغاربية وهشاشتها* مظهر من مظاهر أزمة حداثتها وديمقراطيتها وشرعيتها، واستمرارية تعثر عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة مرده إلى تلك الهشاشة والنمط التعاضدي الذي يحكمها[13]، و مشكلة الشرعية حسب الدكتور برهان غليون في مثل هذه الحالة ليست إلاّ أحد الوجوه البارزة لأزمة الدولة التحديثية تتحكم في الواقع بكل العملية الاجتماعية، بدءا بالمسائل الاقتصادية وانتهاء بالتكوين العقيدي والثقافي، مرورا بوضع معايير ونظم التراتب الاجتماعي، أي أن الدولة هي المصدر الوحيد للشرعية والقوة، وهي الضامن والكافل الوحيد لوحدة المجتمع وشرعية وجوده، ولهذا فإن العلاقة مع الدولة هي التي تتحكم هنا بالعلاقات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، وبسبب افتقار المجتمع للاستقلال الذاتي إزاء السياسة، يكفي أن تنقطع هذه العلاقة أو تتدهور حتى تهدد الروابط والتوازنات الاجتماعية كلها بالانحلال[14].

كما يرى الدكتور برهان غليون أيضا أنه إذا كانت هناك علاقة تربط بين الدولة والمجتمع في العالم العربي فهي علاقة صراع، واستمرارية هذا النمط العلائقي هو سبب استمرارية أزمة بناء الدولة الحديثة[15]، وعلى ذلك أزمة بناء الشرعية الديمقراطية لأن: " الشرعية الديمقراطية بمقوماتها الأساسية لا يمكن أن تنشأ وتعمل إلاّ في رحمها الطبيعي، أعني الدولة الحديثة التي أنجبت الديمقراطية ووفرت مجال نموها وتوسعها"[16]، ووفقا لهذا لا يمكن الحديث

عن شرعية ديمقراطية في حال الدول المغاربية الثلاث، لأنها تفتقد للتربة الخصبة التي تنمو فيها والمتمثلة في الدولة الحديثة، أو المجال السياسي الحديث على حد تعبير الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز.

فقضية بناء ثقافة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تساعد أي نظام سياسي في تحقيق وبناء الدولة الحديثة ذات نظام الشرعية الديمقراطية، كما أن غيابها يعد من أهم العوامل المعرقلة لعملية التحول الديمقراطي والانتقال إلى الدولة الحديثة، وبالتالي فوهن الثقافة السياسية الديمقراطية يعتبر كمصدر من المصادر المفسرة لمحدودية أداء الأنظمة السياسية المغاربية وفاعليتها، وغياب نموذج الدولة الحديثة، ويحسن الباحث المغربي إدريس الجنداري وصف الغياب في حال الدولة العربية عموما بقوله: " تعيش التجربة السياسية في العالم العربي، حالة غريبة من الاحتقان، (...)، ويمكن تفسير هذا الوضع بغياب شامل وكلي لنموذج الدولة الحديثة التي تقوم على أساس الديمقراطية وسلطة المؤسسات، فرغم ما قد يبدو من حضور شكلي لهذه الدولة، فإن جوهر التجربة السياسية الحديثة غائب بالتمام، فليس هناك تداول سلمي وديمقراطي على السلطة، وليس هناك فصل واضح بين السلطات، ناهيك عن غياب جميع أشكال حرية التعبير، أما الأحزاب السياسية إن وجدت فهي هياكل فارغة وجثث هامدة لا حياة فيها، لا يتحرك منها إلاّ الحزب الحاكم، الذي يحتكر السلطة لعقود، عبر تزوير الانتخابات، وإخضاع الإرادة الشعبية...."[17].

ثانيا: حيثيات مسألة بناء الدولة وشرعية الأنظمة على ضوء الإصلاحات السياسية لمرحلة ما بعد الحراك.

إن ما زاد من عسر نمو أو ولادة الدولة الحديثة ذات نظام الشرعية الديمقراطية في حال دول المغرب الكبير ولاسيما القطار الثلاثة (تونس– الجزائر – المغرب) هو استمرارية الثقافة السلطوية والإخفاق السياسي من أجل التحول نحو الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات، وهذا ما اتضح عند الباحثين في شأن الأنظمة المغاربية خلال العقدين الأخيرين، وهو أن هذه الأنظمة لم تعد قادرة على البقاء في الحكم إلا باستعمال العنف والتنكيل بالمواطن، وشرعياتها التقليدية من جراء هذا تتآكل يوما بعد يوم، في ضل استمرارية اتساع الهوة بين الحاكم والمحكومين، وحسب الكثير من علماء السياسة والاجتماع أن ذلك التآكل للشرعيات والاستبداد الذي أصبح فيه المجتمع فاقد المعالم، والإفراط في السلطوية الذي كان سببا في ازدياد الكبت السياسي[18]، هي أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الحراك الاحتجاجي في العالم العربي عموما والمغاربي بالخصوص في العشرية الثانية من هذا القرن، خاصة مع استنفاذ أنظمة تلك الدول كل ما لديها من حجج تقنع بها المواطن المغاربي بأحقية سلطتها، إذ بدون شرعية لا يستطيع الحاكم مهما كان أن يحكم بدون أن يُعرّض عرشه أو رئاسته أو حكومته لخطر السقوط[19].

وعلى ذلك كان الهم الأساسي لكل سلطة هو اكتساب الشرعية، لأن:

" السلطة الراغبة في الدوام وفي البحث عن أساس مكين تشعر – بنوع من الحدس الطبيعي – بان السلطة القادرة على الاستمرار هي السلطة التي لا تقوم فقط على القوة والعنف وانتزاع الاعتراف، بل هي السلطة القادرة على جعل الذوات السياسية تنتج تلقائيا مصادقتها عليها وقبولها بها بحيث لا تكون بمثابة مؤسسة خارجية قائمة على القهر والقسر بل على الرضا والموافقة، كما أن النسق السياسي بتفاعلاته وتطوريته يفرض على السلطة عناصر تجديد شرعيتها وتكييفا مما ينبري عنه الحصول على القبول المجتمعي العقلاني/الموضوعياتي "[20].

وهذا ما يلاحظه أي باحث في شأن الأنظمة المغاربيه بعدما هرولت لاهثة مع اقتراب ساعة السقوط والنهاية نحو البحث عن الآليات التي عن طريقها تكسب الرضا والتأييد الشعبي المفقود، تضفي عليها الشرعية و تحتوي بفضلها الحراك، ولكن قبل الحديث عن تلك الأساليب كان علينا التساؤل عن العوامل التي أدت بشعوب المنطقة المغاربية إلى الثورة على الحكام وإسقاط الشرعية عنهم (ولو نسبيا، وفي تونس أكثر مما هي عليه الحالتين المغربية والجزائرية)؟، ذلك السقوط و التآكل للمصادر التقليدية للشرعية والذي يجتمع عليه الباحثين على أنه العامل الرئيسي في تأجيج الحراك، بتعابير آخرى: كيف يتم بناء وتهديم شرعية نظام حكم سياسي ما؟، ما هي السبل والوسائل التي توظفها الأنظمة لكسب الشرعية خلال فترة ما قبل الحراك الطويلة؟.

يرى العديد من الباحثين العرب أمثال المغربي كريم إسكلا أن مجمل الدول المغاربية والمشرقية أنظمة أمنية إستخباراتية عسكرية لم تصل إلى السلطة نتيجة شرعية تؤهلها للحكم، وإنما انتزعت شرعيتها بعد سيطرتها على مقاليد الحكم، موظفة كل السبل الشرعية وغير الشرعية لإقناع المهيمن عليهم بشرعيتهم، وهذا لا يعني أن جل الشعوب غير قابلة بالأنظمة، فالعديد منها قبلت – ولتزال تقبل! – بتلك الأنظمة لمدة زمنية طويلة، وذلك لعدة أسباب منها: اقتناعا وفرحا بتحقق انتصارات ما على الأعداء، الخوف، غياب الرؤية والبديل، الأمل في تحسن الأوضاع المعيشية، انسحابا للاهتمام بالمعيشي واليومي[21]، لكن هذه الأسباب غير كافية حسب العديد من الباحثين لتفسير مدى رضا الجمهور والنخب العربية عن العيش في ظل الأنظمة التسلطية؟!، أو بتعبير أخر: من أين استقت الأنظمة العربية التسلطية قوتها على الحفاظ على ديمومتها والضمان المتجدد لرضا مجتمعها عنها؟، إنه لغز التسلط حسب الباحث المغربي نور الدين الزاهي والذي فك شباب الثورة في مجموعة من الأنظمة التسلطية العربية لغزه، ومن بين أهم تعليلات لغز التسلط والتي استهلكها بعدل كامل باحثون وإعلاميون ورجالات الدول التسلطية، كون القدرة على ديمومة التسلط وقبوله من طرف الجمهور راجعة لأطروحة الاستثناء، أطروحة حاولت تفسير عجز دول عربية اسلامية عن إنجاز تحولها الديمقراطي سابقا، وهي نفس الأطروحة التي تحاول تفسير بقاء بعض من نفس الدول خارج دائرة التغييرات الثورية السلمية[22]، ووفقا لهاته الأطروحة نجد تونس حققت نفي الاستثناء – ولو نسبيا – عكس الجزائر والمغرب.

في نفس السياق أيضا نجد الباحث نجيب بودربالة في طرحه لسؤال شبيه بالأسئلة السابقة ولكن تشخيصا للحالة التونسية، إذ السؤال هو كيف استطاع الشعب التونسي أن يقبل الحرمان من حرياته وحقوقه الإنسانية الأكثر أولية؟ يستند في جوابه عن الاقتراح الذي قدمته بياتريس هيبو القائم على ما أسمته " ميثاق الأمن " الضمني بين السلطة والشعب حيث تنال الدولة الطاعة ليس فقط بالقوة، بل أيضا عبر إشباع الرغبة اللاشعورية في الحماية، والسلام والاستقرار، والاستهلاك، والحداثة، ويرى نجيب بودربالة أن هذا التحليل مقنعا ليفهمنا كيف استطاع بن علي الاستمرار رغم نواقصه، ولكنه أقل إقناعا بالنسبة لتفسير الأسباب التي جعلته يطرد، "ميثاق الأمن الذي يحافظ على الخضوع عبر توازن متفاوض بشأنه بشكل دائم جُعل ليدوم، بل هذا هو سبب وجوده.."[23].

وفقا للتحليلات وأراء الباحثين يتضح أن ديمومة الأنظمة المغاربية لا تعكس استمرارا على أساس نظام صالح أو استقرارا على أساس شرعي بل أنها أنظمة تسلطية/سلطوية، تضمن لنفسها البقاء عن طريق القهر والعنف بشتى ضروبه السياسي، كما أن التراكم الهائل في مجالات القمع، مصدره القدرة المتفوقة والمتميزة والمنظمة والمجهزة لممارسة " الاستبداد الشرقي" القديم بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة، ومما يزيد للأمر ضراوة هو أن الحكام العرب وصلوا إلى السلطة عن طريق "الفعل الانتزائي "[24]، وما يحمله من صفات التي من النادر أن تتوفر في السلطة التي يوصل إليها بطريق شرعي، والبيئة العربية حاضنة لاستخدام الرعب والعدوان الاستبدادي للبقاء في السلطة.

في ظل قبول بعض الشعوب للأنظمة التسلطية نجد العديد من الشعوب على يقين من عدم شرعية أنظمة حكمها، ومن تجذر كل أنواع الفساد في أركانها، إلاّ أن قوة تحملها، و فساحة أملها في تحسن الأوضاع، هو الذي كان يؤجل ثورتها، لكن تزايد القمع والقهر وعجز القوى المهيمنة عن إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق أي انجازات كبرى في التنمية والتحديث، سواء ما يتعلق منها بالمشاكل الاجتماعية والسياسية، أو باتساع الفوارق الاجتماعية واستفحال مظاهر الثراء الفاحش والفقر المدقع...، كلها عوامل عجلت بانهيار الشرعية، بالتالي زوال كل ما تبقى من الدوافع الداخلية للرضا والقبول والموافقة والبيعة للقوى المهيمنة[25].

ذلك الزوال هو الذي أدى إلى ظهور الحراك الاجتماعي التلقائي الرافض لكل البنيات والأنساق القائمة، وعندما يكون الاحتجاج موجها ضد النظام الاستبدادي، وضد التأخر والفساد، وضد القمع الأمني وأجهزة المخابرات، فإن عنوانه الأكبر يتجه لبلورة ملامح أفق جديد، يروم توسيع المشاركة السياسية، وإشراك المجتمع في إعادة بناء نفسه، في اتجاه تملك قواعد الممارسة الديمقراطية، هكذا يمكن أن تختصر الرسالة التي لوحت بها الحركات الاحتجاجية في عبارة محكمة مفادها " بناء شرعية سياسية جديدة " تقوم أولا بمناهضة ثم إسقاط شرعيات القهر السائدة، ثم الانخراط في

توطين نظام الحكم الديمقراطي[26]، وفي جملة أكثر تفصيلا أن الحراك الاحتجاجي الثوري الذي عاشته العديد من المجتمعات المغاربية، والمشرقية والذي أحجته الثورة التونسية ما هو إلاّ تعبير عن إرادة إعادة صوغ العلاقات المجتمعية على أسس ومبادئ جديدة، فهو بالتالي "إسقاط عملي للشرعية على البنيات والعلاقات القائمة"[27] على التسلط.

إن فشل العملية التنموية وما يصدر عن الأنظمة السلطوية من أفعال وممارسات لابد أن يتبعها رد فعل شعبي كنتيجة حتمية يقتضيها مبدأ التوازن الكوني (قانون الفعل ورد الفعل)، والشعب التونسي كان السباق في رد الفعل ضد النظام السياسي وممارساته، إذ استطاع هذا الأخير عبر أدوات القمع والترهيب السياسي والإفراط في المقاربة الأمنية في ممارسة القهر السياسي[28]، ولم تكن الممارسة السلطوية في كل من الجزائر والمغرب رحيمة بالمواطنين حيث استطاعت أن تجرد المواطنين من إنسانيتهم وكرامتهم، أبطالها رجال ثورة (شرعية ثورية) ورجال دين (شرعية دينية) على التوالي، الأمر نفسه أدى بشعوب الدولتين لرد الفعل ولكن أقل فاعلية مقارنة برد الفعل التونسي، وكان ذلك في الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي 2011، والمغرب في 20 فيفري من نفس السنة، لينتشر الحراك بعد ذلك في مختلف ربوع الدولتين وينتهي في الأخير بالفشل مقارنة بنجاحه ولو نسبيا في تونس*، وما يهمنا هنا ليس نجاح الحراك عن عدمه بقدر ما يهمنا البحث في النتائج التي تمخضت عن ذلك الحراك؟ وعن حيثيات مسألة بناء الدولة وشرعية الأنظمة على ضوء الإصلاحات السياسية لمرحلة ما بعد الحراك؟.

بعد قيام الحراك في تونس تغيرت المعطيات وموازين القوى بشكل جوهري، وهو ما انعكس مباشرة على علاقات الأطراف بعضها ببعض[29]، إذ بعد هروب الرئيس بن علي ساد لغطا دستوريا كبيرا، حظيت على إثره المسألة الدستورية مكانة خاصة في سياق الانتفاضة، وكانت من أهم القضايا التي فتحت باب النقاش الدستوري مسألة التكييف القانوني الواجب ترجيحه لملء الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس، وما إذا تحكمه مقتضيات الفصل السادس والخمسين أم الفصل السابع والخمسين من الدستور[30]، في ظل إشكالية رئيسية تتعدى ذلك مفادها إعادة تأسيس شرعية جديدة، بمتطلبات دستورية وقانونية وسياسية مغايرة[31]، أي " إحلال نسق يبقي على الجدلية القائمة بين المؤسسات و بين الحركية المميزة للمجتمع(L'ordre et le movement)، الذي يفضي إلى إرساء نسق مفتوح بين الواقع والمؤسسات عبر آليات قانونية تستجيب لمطالب الشعب كبدائل ممكنة لتجاوز التكلس الحاصل"[32]، فكانت النقاشات في مجملها تدعو إلى القطيعة مع النظام القديم، من خلال وضع دستور جديد يستجيب للمطالب الثورية وإنشاء الدولة بصورة ديمقراطية، وتعرف المؤسسة المكلفة بصياغة هذا الدستور الجديد بالمجلس الوطني التأسيسي[33].

في هذا السياق تطرح مسألة انتقال السلطة وشرعيتها كون المرحلة الانتقالية التونسية لم تكن تتمثل في مسألة الآلية أو الأشخاص أو

البرنامج السياسي الذي على أساسه تتم عملية انتقال السلطة بقدر ما كانت المشكلة تتعلق بشرعية الانتقال السلطوي، أي من أين تستمد السلطة مصدرها وشرعيتها؟ أليس من الحراك بحيث يصبح مصدر السلطة الشرعية الثورية أم أن للواقع السياسي والاجتماعي للدولة دور في تحديد أساس هذه الشرعية؟

وكإجابة للسؤال فأن بعد نجاح الثورة في إجبار رئيس الجمهورية على مغادرة أرض البلاد تم نقل السلطة بناءا على أحكام الدستور أولا بالتأويل الخاطئ والغامض للفصل 56 من الدستور ثم باستقرار الرأي حول الفصل 57 الذي بدوره اثبت عجزه وهو ما أدى في آخر المطاف إلى تعليق العمل بأحكام دستور 1959، وإصدار المرسوم المنظم للسلط العمومية ل 23 مارس 2011 بعد أن وقعت الدولة في حالة فراغ دستوري ومؤسساتي نتيجة حالة الأمر الواقع التي فرضها الحراك، وفي مرحلة ثالثة وبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي أصبحت السلطة السياسية تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية التي عبر عنها بالانتخابات وتم تنظيم السلطة على أساسها بواسطة القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية ل 16 ديسمبر 2011.

ما يلاحظ أن خلال كامل مراحل نقل السلطة في المرحلة الانتقالية تم الاعتماد فيها على الشرعية العقلانية التي تحدث عنها ماكس فيبر حيث استمدت السلطة شرعيتها من القواعد القانونية، لكن الإشكال الذي يطرح نفسه بشدة هنا حسب الباحث التونسي منعم برهومي هو هل ان تلك النصوص القانونية المؤقتة هي امتداد للشرعية الثورية وتعبر عنها أم لا؟ وكانت الإجابة على أن السلطة السياسية القائمة في وقتها لم تستمد مصدرها وشرعيتها من الثورة وإنما من دستور 1959، وأن المرسوم الانتقالي (التنظيم المؤقت للسلط العمومية ل23 مارس 2011) الذي بمقتضاه أصبحت كل السلطات تمارس من طرف رئيس الجمهورية المؤقت، قد وقع تبرير ذلك بطبيعة المرحلة التي تمر بها تونس، ليكون النظام التونسي من خلال ذلك المرسوم الانتقالي شبيه بما عبر عنه الفيلسوف أرسطو ب"ديكتاتورية خلاص وطني" وهذا الصنف يتمتع بطابعه المؤقت وتمتعه بالتأييد الشعبي ويتميز بالعمل من أجل الصالح العام لا من أجل المصالح الشخصية[34].

بعد الهيكلة للحياة السياسية لتونس الجديدة والذي يعد مكسب عظيم للحراك، يوحي بأن التونسيون قد دخلوا عهد الديمقراطية الفعلية المفترضة، لكن مسودة الدستور الأخيرة التي توصلت اليها لجان المجلس التأسيسي (25 أفريل 2013) لم تلق الموافقة من قسم واسع من الطبقة السياسية والرأي العام، فهي في تقديرهم مخيبة لأمال التونسيين في بناء نظام ديمقراطي فعلي، والتأسيس لدولة مدنية تبنى على مكتسبات الشعب التونسي الحداثية، حيث يرى المعارضون في تلك المسودة خيانة من طرف الحزب الأغلبي (حزب النهضة)الماسك بالسلطة في المجلس التأسيسي وفي الحكومة.

وما زاد من تلك الخيبة هو إدارة السلطة الإسلامية الظهر للنهج الاقتصادي الليبرالي الذي أفرز الفقر والتهميش والتفاوت والتبعية وعلى ذلك تدهور الحالة الاجتماعية واستشراء

العنف السياسي لتؤدي في الجمع إلى انتفاضة في الرأي العام ضد حزب النهضة وحملته مسؤولية كل ذلك خاصة ما تعلق باستشراء العنف السياسي خصوصا أن ضحايا العنف كانوا كلهم من معارضي الحزب الحاكم، الأمر الذي أدى بعد هذه الازمة السياسية التي طبعت عام 2013 بحزب النهضة إلى الانسحاب من الحكم في بداية 2014 [35]، والتصريح في رغبتها في تأليف حكومة توافق مبدية استعدادها لـــ"تحالف الضرورة" مع حزب "نداء تونس"، وإن كان الكثيرون من التونسيين يشككون في صدقية الحزب الاسلامي الحاكم ويرون في قبوله باستقالة حكومته (الترويكا شكلا) هو مناورة لامتصاص الغضب وتعطيل المسار عبر أغلبية مضمونة في المجلس التأسيسي.

بعد الانسحاب واقرار دستور جديد يمنح سلطات واسعة للبرلمان والحكومة مقابل صلاحيات محدودة لرئيس الدولة، وتعديل القانون الانتخابي المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 22 أفريل 2014، وفي ظل تخوفات حقيقية بسبب نمو ظاهرة الإرهاب، وخشية التونسيين من عودة رؤوس الفساد والنظام القديم إلى الساحة السياسية مرة أخرى، وبأقنعة جديدة، وعدم الاستقرار على مرجعية فكرية حاكمة تستطيع أن تقود تونس في المرحلة القادمة، فالمرجعية الإسلامية متهمة (محليا وإقليميا)، والليبرالية موصومة بالفساد والاستغلال والتبعية، واليسارية لا تزال تحاول تطوير حركتها الاجتماعية في أطر حزبية كبيرة، وفي ظل تشرذم النخبة المدنية، حيث بات القلق يساور المواطن من فوز محتمل لحزب النهضة الذي لم يستطع خلال فترة حكمه، أن يحدث تقدمًا في الملفات الرئيسية، وخاصة على الجانبين الاقتصادي والأمني[36]، تم التحضير لأجراء الانتخابات التشريعية وبعدها الرئاسية، تمكن حزب نداء تونس من الفوز في الانتخابات التشريعية ل27 أكتوبر 2014 بالاغلبية النسبية 93.17 بالمئة في أول انتخابات يشارك فيها بعد اقل من سنتين ونصف من تأسيسه، في حين تراجع حزب النهضة مقارنة لانتخابات 2011 فتحول من المرتبة الأولى بنسبة 41 بالمئة إلى المرتبة الثانية ب 31.79 بالمئة فاقدا على ذلك 20 مقعد، في ظل تراجع نسبة المشاركة والتي بلغت 61.8 بالمئة مقارنة بانتخابات2011 [37].

أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية ل23 نوفمبر 2014 والتي شهدت ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي أمثال الباجي قايد السبسي و عبد الرحيم الزواري وكمال مرجان وكمال النابلي..، في ظل عدم تقديم الحزب الاكبر في تونس حزب النهضة مترشحا للرئاسة، إذ إكتفى باعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة، فاز القائد السبسي مؤسس ورئيس حزب نداء تونس في كلتا الدورتين فيها ليصبح أول رئيس منتخب بشكل حر وديمقراطي في تاريخ تونس[38]، وهو الفوز الذي يعني حسب بعض الباحثين نكسة لمهد الثورات العربية[39].

هذا في ما يتعلق بالحالة التونسية أما الحالتين الجزائرية والمغربية فالأمر مختلف تماما، إذ في كل الأحوال تتواصل المراوغات من طرف الدولة أو فئات من الفاعلين السياسيين قصد

احتواء الحراك، وأصوات الانفجار الداعية إلى بناء شرعية سياسية جديدة ودستور جديد يتطلع إلى دولة مدنية[40]، إذ سارعت كلا من السلطتين الجزائرية والمغربية إلى المبادرة بالإصلاحات السياسية واللعب بالورقة الدستورية من اجل احتواء ذلك الحراك.

وفي هذا الصدد نجد الباحث المغربي أحمد عصيد يرى انه بعد أن استنفذ النظام المغربي التسويغات التي قدم بها في قضايا الصحراء (مقترح الحكم الذاتي) والمرأة (تعديل مدونة الأسرة) والاعتقال السياسي (تجربة الإنصاف والمصالحة) والأمازيغية (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية)، كان واضحا بأن الورقة الأخيرة التي يمكن للنظام المغربي أن يلعبها في استيعاب تحولات الواقع وضغوطه هي الورقة الدستورية، رغم ممانعة السلطة العليا طوال اثنتي عشر عاما 2011/1999 ورفضها لأي تعديل للوثيقة الدستورية معتبرة أن الدستور يطابق الواقع المغربي ويستجيب لحجات الوضع السياسي القائم، إلاّ أن الأحداث المزلزلة التي عرفتها سنة 2011 وظهور حركة 20 فبراير التي طرحت بوضوح مشكل طبيعة النسق السياسي القائم كلها عوامل جعلت النظام يقتنع بأن زمن الإصلاح الدستوري قد حل، وأن تجاهل ذلك قد ينتج عنه مضاعفات خطيرة على مستقبله[41].

وإذا كان خطاب الملك محمد السادس 09 مارس 2011 يهدف أساسا إلى توجيه إهتمام القوى الفاعلة في الشارع نحو الوثيقة الدستورية وصرفها عن التركيز أكثر على طبيعة النظام، إلاّ أن السلطة التي أظهرت قدرا كبيرا من المرونة والفطنة من أجل امتصاص الغضب في ظرف حرج للغاية، عملت على وضع الخطوط الحمراء التي لا ينبغي للدستور أن يتجاوزها للحفاظ على جوهر النظام وثوابته التي لا يمكن أن يكون بدونها، الأمر الذي جعل بعض الباحثين المغاربة يقولون أن دستور 2011 كدستور معدل يتضمن بعض المكاسب في إطار استمرارية بنية الاستبداد التي لم تتغير، والتي مازالت تتمركز كل السلطات في يد الحاكم الفرد، مما يجعلها مكاسب مقيدة، بصيغ قانونية تمثل عوامل عرقلة كلما تطلب الأمر ذلك[42]، وما يدعم هذه النظرة قول الباحث المغربي حكيم التوزاني: " دساتير المغرب العربي مواثيق للإستقرار والشرعنة لا مواثيق التحول الديمقراطي "[43] بحكم خضوعها لميزان قوى مختل لفائدة السلطة التنفيذية.

ففي المملكة المغربية مثلا يرى أن هناك أزمة قانونية للمؤسسات الدستورية، التي ليست إلاّ منشآت تابعة لشخص الملك بمقتضى دستور محكم التدقيق في العبارات، جاعلة من هذه المؤسسات (الحكومة، البرلمان، القضاء..) مجرد آليات لشرعنة ملكية تتأرجح بين سلطة فردية وأخرى مشخصنة[44]، " فالملكية المغربية مازالت وفي القرن الواحد والعشرين قائمة على تمجيد شخص السلطان الذي يحظى بالقدسية ويعلو على مؤسسات دستورية هشة لم تتطور بالقدر الكافي إلى مؤسسات ديمقراطية نابعة من الشعب وتعبر عن إرادته"[45]

فالقرارات والقوانين المنصوص عليها في الدستور الأخير حسب الباحث المغربي عبد الله ساعف لا ترتقي إلى إطلاق صفة الإصلاحات

الحقيقية عليها، وهي لا تؤدي إلى تغيير توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي[46]، رغم أنها نجحت في استيعاب لحظة الأزمة، وفي تقديم أجوبة سريعة عن مطالب شعبية مشروعة، بدون تدفيع البلد والاستقرار الاجتماعي ثمنا مكلفا، واختيار سبيل التجاوب والاستيعاب الايجابي كان أقصر الطرق أمامها إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي وتجديد أسباب شرعيتها بعد الذي أصاب الشرعية التقليدية القائمة من إهتزاز[47]، فأغلب –إن لم نقل جلهم– الباحثين المغاربة يتفقون على أن التعديلات الدستورية التي أفرزها الحراك الأخير جاءت في إطار ما يصطلح عليه بـــ "التغيير في ظل الاستمرارية"[48].

وليس النظام المغربي هو الوحيد الذي يستعمل ما يمكن تسميته بـــ "أبي القوانين" كورقة من جانب طرف واحد في الصراع السياسي، بدلا من أن تكون المرجع المرشد لدى كل الفاعلين السياسيين يحتكمون إليها عندما يحتد بينهم الخلاف، ويرتضون بما تقضي به نصوصها أيا كان تأثيرها على مصالحه م[49] ، والقيام بإصلاحات استباقية درءا لأي انفجار ممكن الحدوث بسبب الوضع السلطوي المتأزم، بل العديد – إن لم نقل جلها – من النظم العربية مع اختلاف درجات السلطوية وتطبيقاتها، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر حيث قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مبادرة للإصلاح السياسي في شهر أفريل 2011 كاستجابة للتحولات المحلية والإقليمية على إثر تزايد الاحتجاجات الشعبية في تونس، واستجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان، وكانت أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وشبابية والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشئوا "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير" التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره[50].

وكتقييم للحراك ولرد فعل النظام أي المبادرة بالإصلاح يمكن القول أن ما شاهدته مدن الجزائر في جانفي 2011 من حركات احتجاجية لم يأت بالجديد، حيث ما يبرز فيها هو استمرار التعامل الرسمي بالنهج نفسه من أجل احتواء مثل هذه الأحداث، فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المثارة على السطح أو المحفزة مباشرة لهذه الأحداث، مثل ارتفاع السكر والزيت، وهي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع شراء نوع من الأمن الاجتماعي، بفضل السيولة المالية التي توفر لديها رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل إليها هذه الحركات[51]

وهذا ما جرى حقيقة بعد الحراك إذ سارعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة واسعة لتفادي تجدد الحراك، فألغت كل القرارات الخاصة برفع الأسعار و وعدت بتخفيضها إلى اقل مما كانت قبل الحراك بكثير ونفذت الوعد في غضون شهرين، وحررت القروض للشباب و وزعت عشرات الآلاف من المساكن الجديدة على المحتاجين و وفرت الآلاف من مناصب الشغل ورفعت الأجور بنسب كبيرة في العديد من القطاعات[52].

كما يبرز الخطاب الرسمي الإعلامي والسياسي الذي يركز على خصوصيات الفاعل الرئيسي

في داخل هذه الحركات الاحتجاجية الفئة التي يرفع عنها صفة تمثيل المجتمع، ملصقا بها القابلية للتضليل والاستخدام والقصور عن التمييز، وعدم التدخل من طرف الوزير الأول و لا رئيس الجمهورية الذي عود الجزائريين على فترات غياب طويلة، بما في ذلك عدم الظهور في وسائل الاعلام الرسمية، يمكن تفسيره بحسابات سياسية دقيقة، جعلت هاذين المسؤوليين يتخوفان من أي عواقب معاكسة لتدخلهما، الأمر الذي ربما يضر بشعبيتهما، وبمشاريعهما المستقبلية[53]، واستمرت الأمور على حالها إلى أن جاء خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الهادف إلى احتواء الأزمة وإضفاء الشرعية على النظام*، في سياق زمني تسوده الخشية من مآلات المستقبل السياسي.

سبق خطاب التغيير في الجزائر دعوة الحكومة إلى الغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب**، وإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة، لتعبر عن مرحلة جديدة مع الانتخابات المحلية والبرلمانية التي تم إجرائها في شهر ماي 2012 كما عبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة في خطابه يوم 23 فيفري بمناسبة ذكرى تأميم المحروقات وشدد كعادته على ضرورة المشاركة الفعالة من قبل الشعب حتى يتم التخلص من ذرائع التدخل الأجنبي الذي يبقى عاملا مهددا للدولة[54].

في العموم قياس شرعية النظام السياسي في ظل حزمة الإصلاحات السياسية التي تم إعلانها على مستوى هرم السلطة السياسية الجزائرية يستدعي طرح التحديات التي ستواجه النظام ومدى قدرته على الاستجابة لها ومن أهم هذه التحديات التي قد تعمل على إنقاص شرعية النظام السياسي ما يلي:[55]

- طابع المنحة إذ لم تتم المبادرة بالإصلاحات عن طريق نقاش وطني واوسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه.

- الطابع الأمني إذ أوكلت مهمة الإصلاحات إلى وزارة الداخلية ويظهر أن الهاجس الأمني في تلك الإصلاحات هو الذي جعل وزير الداخلية هو المشرف عليها كأن نظام الحكم خائف على مصيره.

في الأخير نستنتج أن الجزائر لم تستقي العبر من الثورة التونسية وما زالت الطبقة الحاكمة تستحكم وتحكم قبضتها على كل مقدرات الدولة، باعتمادها على أسانيد تسويق الشرعية التاريخية والإيديولوجية الشعبوية، واستثمار الريع الطاقوي التي أتت توظيفاته في غير محلها من أجل الشرعنة، فبدل أن يكون رافعة للتنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ظل وبالا على الشعب واستطاع أن يبارك الهوة وشساعتها بين الطبقة الحاكمة والنخبة الموالية من جهة

– المستفيدة طبعا –، ومن جهة أخرى المواطن البسيط المثقل بأهاته ومشاكله الحياتية اليومية، والحل كهذا انبرى عنه وضع مرفوض وغير مرغوب فيه أخلاقيا وتشكل حالة من التنافي مع مبادئ العدالة الاجتماعية، أساسه طبقة تزداد

غنى باستعمال كل الأدوات والوسائل المشروعة وغير المشروعة، و "جيش عرمرم" من المواطنين المهمشين الذين يئنون تحت عتبة الفقر والحاجة[56].

وكتقييم لمجموع الإصلاحات السياسية التي بادرت بها السلطات الفوقية لدول المغرب العربي لاسيما الأقطار الثلاثة (تونس-الجزائر-المغرب) تزامنا مع انتشار ظاهرة الحراك وما بعدها، وفي مدى تأثير تلك الإصلاحات على عملية بناء الدولة وطبيعة الأنظمة السياسية وشرعيتها، نستنتج أن تونس على الرغم من دخولها في دوامة عدم الاستقرار خاصة مع انتشار ظاهرة العنف السياسي بعد الحراك إلاّ أنها حققت طفرة نوعية من حيث التحول نحو الديمقراطية والشرعية العقلانية خاصة بعد تأسيس الدستور التوافقي الذي يعتبر بمثابة عقد اجتماعي جديد، في حين الإصلاحات التي عرفتها الجزائر والمغرب تعثرت لعدة أسباب أهمها أنها لا تمثل الإرادة الشعبية فهي مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار، إذ أن الهدف الأسمى من ورائها احتواء الأزمة والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وشرعنة النظام الذي يستند إلى شرعيات تقليدية سلطوية، على حساب الشرعية العقلانية الحديثة ومبادئ الديمقراطية.

وفيما يخص الدساتير الجديدة التي وضعتها كل من المغرب (في 2011) والجزائر (في 2016) هي دساتير مثالية كون الفاعلين الحقيقيين يعملون في الظل فوق الدساتير (حكومات الظل أو الدواوين الرئاسية والملكية)، وعلى الرغم من التحولات والتطورات التي أدخلتها تلك الدساتير على قواعد اللعبة السياسية إلاّ أن المردود كان هزيلا، والقصور في الانفتاح إن دل على شيء إنما يدل على أن الأنظمة السياسية المغاربية على الرغم من جل الإصلاحات لم تُدشن بعد الخروج التام عن الموروثات السلطوية السابقة، فالذي حدث هو إدراك النخب الحاكمة أن عليها أن تحكم وتسود بطريقة أخرى، وأن تتقبل نقلة نوعية تمكن كل نظام من الاستمرارية لاكتساب شرعية جديدة وبمختلف الطرق ومهما كان نوعها، وهو الأمر الذي يحول دون تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية.

خاتمة.

إن تعثر الإصلاحات السياسية لفترة ما بعد الحراك العربي والافتقار إلى مجال سياسي حديث في التجارب المغاربية (تونس-الجزائر-المغرب)، وفي ظل استمرارية الثقافة السلطوية والتماهي بين الدولة والمجتمع وتآكل الشرعية قد أسهما في عسر الإنتقال إلى الدولة الحديثة، وأزمة بناء أنظمة سياسية ديمقراطية تستند على الأنماط الحديثة للشرعية، ويبقى السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة هو أن الأنظمة المغاربية لاتزال تستند إلى أنماط تقليدية متمثلة أساسا في الدين والتاريخ وهالة الزعيم.

وعلى ذلك هي لاتزال تعيش تحت وطأة الماضي السياسي، إذ هي فاقدة لمعالم الحداثة السياسية وأسس دولة الحق والقانون والدولة الحديثة (مبدأ سيادة الشعب والعقلانية القانونية، التعددية السياسية، مبدأ التمثيل والتداول السلمي على السلطة، مبدأ الفصل بين السلط، مبدأ الحرية والعدالة والمواطنة، ومجتمع مدني

حديث...الخ)، ولبناء تلك الأسس وتجسيدها على أرض الواقع والدفع بعملية التحول الديمقراطي يقتضي الأمر إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، وأن تقوم الدولة بإصلاح شامل يحقق لها انتقالا من أنظمة قائمة على المصادر التقليدية إلى مصادر ديمقراطية تسند على المصادر الحديثة والمجتمعية.

قائمة المراجع:

[1] – عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط1، 2008)، ص51.

[2] – عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطيفي الوطن العربي، في: ابتسام الكتبي(وآخرون)، الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004) ص60.

[3] – المرجع نفسه، ص63–65.

[4] – عبد الإله بالقزيز، الدولة والسلطة والشرعية (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013)، ص206–207.

[5] – حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص124.

[6] – صالح بلحاج، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش –EPA – ، ط1، 2012)، ص28.

[7] – *Sadri Khiri, le renouveau du mouvement démocratique tunisien, in : olfâ lamloum et bemard ravenala, La Tunisie de Ben Ali : la société contre le régime (Alger : Mitidja , impression, 2002),p167.*

[8] – عبد المجيد أيت حسين، "دستور 2011 أو عندما يلبس التغيير جبة الاستمرارية"، وجهة نظر، ع50(خريف، 2011)، ص23.

[9] – نور الدين جلال، "التوافق السياسي: أو ممارسة السلطوية بطريق أخرى الإصلاحات الدستورية بين التنميط والتطويع وأزمة التمثيلية السياسية"، وجهة نظر، ع50، (خريف 2011)، ص32.

[10] – امحمد مالكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: بلعبكي أحمد (وآخرون)، جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص669.

[11] – المرجع نفسه، ص693.

[12] – وضاح شرارة، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين(بيروت: دار الحداثة، 1980)، ص121.

[*] – يحدد الأستاذ عبد الإله بالقزيز الأسباب الكامنة وراء هشاشة الدولة في المجتمعات العربية عموما، في ثلاث أسباب رئيسية: حداثة ميلاد الدولة، ضعف وعصبوية التمثيلية الاجتماعية لدى الدولة، وهشاشة المجتمع نفسه، لمزيد من التفصيل، أنظر: عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص70–72.

[13] – محمد شلبي، "انعكاسات الدولة التعاضدية على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، فكر ومجتمع، ع10(أكتوبر 2011)، ص113–140.

[14] – برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ط4، 2015)، ص68–69.

[15] – المرجع نفسه، ص267.

[16] – صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مرجع سابق، ص32.

[17] – إدريس الجنداري، "مخاض التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي ثورات في خدمة مستقبل عربي واعد"، وجهة نظر، ع50(خريف2011)، ص34.

[18] – عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية دراسة سوسيو نفسية في بناءات وإفرازات السلوك الثوري، وجهة نظر، ع49(صيف 2011)، ص18.

[19] – الشاذلي قويدري، أزمة المشروعية في العالم العربي، فكر ومجتمع، ع22(أكتوبر 2014)، ص297.

[20] – عثمان الزياني، مقاربة في البناءات والأبعاد الوظيفية الملكية واحتكار مشروعية الفعل والانجاز، وجهة نظر، ع48 (ربيع2011)، ص11.

[21] – كريم إسكلا، أسس الشرعية في مجتمعات ما بعد الثورة التونسية، الكلمة (مجلة الكترونية)، ع52، أوت 2011. في الموقع:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=79066&y
تاريخ التصفح: 10/ 01/ 2018.

[22] – نورالدين الزاهي، تعالي الدولة ومحايثة التسلط، وجهة نظر، ع49(صيف 2011)، ص16.

[23] – نجيب بودربالة، الثورة التونسية، وجهة نظر، ع49(صيف 2011)، ص49.

[24] – أطلق وصف "الفعل الانتزائي" في الأدب السياسي القديم على عملية اغتصاب السلطة، وللإنتزاء عدة أشكال في الوقت الحاضر، بقدر ما يتعلق بالمنطقة العربية: الانقلاب العسكري الذي يتخذ أحد شكلين: عملية عسكرية بحتة من داخل الجيش، أو عملية مختلطة يشترك فيها مع الجيش مغامرون مدنيون يمتلكون نوعا من التنظيم السياسي والاتفاف على حركة وطنية، التواطؤ المباشر مع القوى الأجنبية – العمالة، ويترتب على الانتزاء سلوكية مطابقة تتسم ب: روح الشقاوة، العنف القمعي، النزعة الاستبدادية، احتقار الشعب والخوف منه. للمزيد أنظر:
عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية دراسة سوسيو نفسية في بناءات وإفرازات السلوك الثوري، مرجع سابق، ص21.

[25] – كريم إسكلا، مرجع سابق.

[26] – كمال عبد اللطيف، الثورات العربية تحديات جديدة ومعارك مرتقبة(المغرب: منشورات كلية الأداب والعلوم الانسانية بالرباط، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، ط1، 2013)، ص64.

[27] – كريم إسكلا، مرجع سابق.

[28] – نجيب بودربالة، الثورة التونسية، مرجع سابق، ص49.

[*] – نقصد هنا الفشل والنجاح في الحراك بحد ذاته وليس ما يهدف إليه ذلك الحراك لأنه من الصعب الحكم في وقت قصير عن الفشل أو النجاح إذ ما أخذنا بقول الزعيم الصيني "شو إن لاي" في السبعينات "إن فترة ثلاثين عاما هي جد قصيرة للحكم على نتائج الثورة الصينية".
– لمزيد من التفصيل فيما يخص هدوء وفشل الحراكات الاحتجاجية الجزائرية مقارنة بالحالة التونسية أنظر:
عبد الناصر جابي، "تقييم حالة الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(الدوحة، 2011)، ص 10–15.
– لمزيد من التفصيل في خصوصيات الوضعية والحراك الاحتجاجي في المغرب، مقارنة مع تونس أنظر:
نجيب بودربالة، الثورة التونسية، مرجع سابق، ص50.

[29] – صلاح الدين الجورسي، الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي تونس مثالا، المستقبل العربي، ع407(جانفي2013)، ص 69–75.

[30] – مروان الديماسي، الشرعية الدستورية والمشروعية الثورية: الصراع والتصادم بين الشرعية والمشروعية من خلال ثورة 14 جانفي(تونس: دار محمد علي للنشر، ط1، 2011)، ص13–18.

[31] – محمد مالكي، "الأسس الدستورسة للجمهورية التونسية"، في: عزمي بشارة (وآخرون)، الثورات والاصلاح والتحول اليمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص24.

[32] – مروان الديماسي، مرجع سابق، ص26.

[33]– بيل بروكتور وإقبال بن موسى، تحليل النظام الداخلي للمجلي الوطني التأسيسي التونسي(تونس: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012)، ص05–30.

[34] – منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية(تونس: منشورات مجمع الاطراش للكتاب المختص، 2014)، ص52–58.

[35] – عميرة علية صغير، " الثورة التونسية في عالمها الثالث" ، في: علي خليفة الكواري (محررا)، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)، ص97–98.

[36] – أحمد موسى بدوي، الديمقراطية الناقصة قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية، في الموقع:
http://www.acrseg.org/21427 تاريخ الإطلاع: 2016/01/02.

[37] – رفيق بن عبد الله، قراءة في النتائج الأولية للانتخابات التشريعية: كيف ربح من ربح ولماذا خسر من خسر، في الموقع: http://www.assabah.com.tn/article/91460
تاريخ الإطلاع: 2016/01/01.

[38] – أفرزت النتائج في دورها الأول فوز الباجي قايد السبسي (نداء تونس) 93.46 بالمئة، يليه المنصف المرزوقس (المؤتمر من أجل الديمقراطية) 33.43 بالمئة، والدورة الثانية قايد السبسي 55.68 بالمئة، المنصف المرزوقس 44.32 بالمئة. لمزيد من التفصيل في النتائج أنظر: – أحمد موسى بدوي، الديمقراطية الناقصة قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية، مرجع سابق.

– توفيق المديني: قراءة في الانتخابات الرئاسية التونسية وتداعياتها، في الموقع:
http://www.al-sharq.com/news/details/289154#.VtHJxPnhDIU
تاريخ الاطلاع: 2016/01/02.

[39] – ماذا يعني فوز السبسي في رئاسة تونس؟، في الموقع: http://www.almoslim.net/node/222052 تاريخ الاطلاع: 01/01/ 2016.

[40] – كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص46.

[41] – أحمد عصيد، هوية السلطة وثوابتها في تدبير ملف الأمازيغية، وجهة نظر، ع59(شتاء 2014)، ص23.

[42] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[43] – حكيم التوزاني، مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي، المستقبل العربي، ع394(ديسمبر 2011)، ص71.

[44] – المرجع نفسه، ص66–67.

[45] – حسين مجدوبي، مستقبل الملكية العلوية: بين حتمية التحول الديمقراطي أو الزوال، وجهة نظر، ع59(شتاء2014)، ص37.

[46] – ميهوبي فخر الدين، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص307.

[47] – عبد الإله بالقزيز، المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها ونتائجها، المستقبل العربي، ع392(أكتوبر 2011)، ص57.

[48] – عبد الرحيم العلام، صلاحيات الملك في الدستور المغربي دراسة نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع41–42(شتاء– ربيع 2014)، ص138.

[49] – عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية، مرجع سابق، ص20.

[50] – عصام بن الشيخ، مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص01.

[51] – عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مرجع سابق، ص03.

[52] – مراد الطرابلسي، الجزائر.. خوف من خريف عاصف بعد ربيع عربي بلا أزهار و صيف بلا ثمار، في الوقع: http://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2011-09-17-1.1503929. تاريخ الاطلاع: 10/01/ 2016.

[53] – عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مرجع سابق، ص03–06.

[*] – من بين أهداف أي خطاب سياسي اضفاء الشرعية على النظام.

[**] – استمد النظام السياسي الجزائري في فترة بوتفليقة جزءا كبيرا من شرعيته من ما يحمله مشروعه الإصلاحي منذ العهدة الأولى وهو حماية البلاد من الإرهاب وتحقيق السلم في الجزائر.

[54] – فخر الدين مبهوبي، مرجع سابق، ص239–240.

[55] – جصاص لبنى و عيساوة آمنة، "مشروعية النظام السياسي الجزائري في ظل الإصلاحات السياسية الراهنة"، مداخلة ضمن: الملتقى الوطني حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر –الواقع والأفاق–"، تنظيم: قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، يومي 22 و23 أفريل 2013، ص09–10.

[56] – عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية، مرجع سابق، ص19–20.